Khaled Mohamed Hosny Abd Elgalil

طبيعه المشكلة:يعتبر الانسان أحد مكونات البيئة بل يشارك فى صنعها فى ذات الوقت لذلك فحماية البيئة تعد أمرا على قدر كبير من الاهمية لتأثيرها على رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالمنافسة بين دول العالم فى مجالات الحياة المختلفة دون اى اعتبارات للتوازنات البيئية والطبيعية لا تهدد فقط العملية الانتاجية او النشاط الاقتصادى بل اصبحت تهدد استمرار الحياة على الكرة الارضية نفسها.فقد ينتج عن تلوث البيئة اثار متعددة على التربة والماء والهواء والمناخ والتاثير على صحة الانسان وتعرضه لكثير من الامراض.اهمية وهدف البحث :تنبع اهمية البحث من اهمية المشكلة التى تم طرحها مقدما،لذلك فالبحث يهدف الى محاولة وضع اطار مقترح للمراجعة البيئية،بما يتفق مع الاصول العلمية للمراجعة،وطبيعه الاداء البيئى، مع محاوله رسم دور للجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا المجال ،ويتم ذلك من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:-.ما هى البيئة،وما هى المشكلات المرتبطة بها؟.ما هى الاسباب التى تدعو الى الاهتمام بالبيئه والحفاظ عليها وحمايتها؟.ما هى الاجراءات التى اتخذت فى مصر حيال هذا الموضوع؟.ما هى الابعاد الفلسفية لنشاة المراجعه البيئية، واهم الجهود المهنية والعلمية المرتبطة بها؟.ما هو تعريف المراجعه البيئية واهدافها،ومتطلباتها،وخطوات واجراءات تنفيذها؟.ما مدى كفاية المعايير المهنية الحالية للوفاء بمتطلبات اداء المراجعه البيئية؟.ما هى انواع وشكل ومحتويات تقرير المراجعة البيئية؟.ما هى اهم التجارب الناجحة لاجهزة الرقابة العليا فى بعض الدول فى مجال المراجعه البيئية؟.هل يقوم جهاز شئون البيئة بدوره فى مراقبة الاداء البيئى للشركات الخاضعة للقانون رقم 4لسنة1994؟.كيف يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات حاليا بالمراجعة البيئية فى المنشات الخاضعة لمراجعتها،وما هى المقترحات لتنمية وتطوير الاداء الحالى؟حدود البحث:تتمثل حدود البحث ، فى الاتى:-1-التركيز على جوانب المراجعة البيئية، دون ان يمتد الى او يشمل باقى انواع المراجعات (المراجعه المالية ،والمراجعه الاجتماعية،والمراجعه الادارية،...الخ)الا فى حدود ما تقتضيه ظروف البحث.2-تناول المراجعه البيئية من وجهة نظر القائم بها(الجهاز المركزى للمحاسبات)دون ان يمتد ذلك الى ما يقوم به المراجعون مزاولى المهنة الحرة فى هذا المجال.3-تناول المراجعة البيئية على مستوى الوحدة الاقتصادية فقط، وذلك للشركات الخاضعة للقانون رقم 4لسنة1994.4-التركيز فى مجال المراجعه البيئية على كيفية التحقق والافصاح عن نتيجة مراجعة الاداء البيئى والنفقات البيئية،دون ان يمتد الى اساليب وطرق القياس المحاسبية لهذه النفقات،الا فى حدود ما تقتضيه البحث وبما يحقق اهدافه.خطه البحث :تحتوى هذة الرسالة على الباب الاول المراجعة البيئية والفصل الثانى الاطار العلمى المقترح للمراجعة البيئية والباب الثالث دراسة تطبيقية لدور ومسئوليات الاجهزة العليا للرقابة فى المراجعة البيئية.